

حاتم علامي

لبنان إلى أين؟: مسارات لمنظومة تنموية

تقديم سليم الحص

(بيروت: منشورات الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم، ٢٠١٣). ٣٣٥ ص.

محمد حمود

باحث وأستاذ جامعي - لبنان.

وتجلياتها الراهنة لتطورات قرن من الزمن من منظور التنمية. ذلك أن استراتيجية التنمية - كما يقول المؤلف - هي مجموع السياسات الرشيدة على صعيد بناء الدولة السيدة والعدالة، وهي النموذج للمواطنة الاجتماعية والمشاركة الشعبية؛ فأين يكمن الداء وأين مصدر الدواء؟ تلك هي مدعائنا للاستقرار في أحداث قرن من الزمن، ولتوجهات الحكم وواقع الأمور واحتمالاتها وآفاقها.

«انطلاقاً من هذه القنوات - يقول المؤلف - نضع هذا الكتاب بين أيدي القارئ أملاً بمساهمة إيجابية في تطوير الأبحاث الجادة».

- ٢ -

يتطرق الكاتب في الفصل الأول إلى مفهوم التنمية وتطوره في سياق النظرية والتطبيق، فيتوقف عند أبرز النظريات الخاصة بالنمو الاقتصادي نظراً إلى ارتباط

- ١ -

يذكر المؤلف أن دراسته منطلقة من هدف مركزي يتجسد في محاولة الإجابة عن السؤال الذي يتداوله اللبنانيون حول مصير بلدهم، ليقرر بعدها أن التنمية هي الأساس في بناء الأوطان، وأن لبنان التنمية هو نقطة استقطاب لمحاوَر الحكم الصالح وحسن إدارة الأمور وتنظيم الخلافات.

إنه الوحدة الوطنية القائمة على تكريس سلطة الدولة ضمن أطر حقوق الإنسان وحرية ونظم الديمقراطية.

إنه البيئة السياسية التي توفر تحقيق التنمية الاقتصادية عبر حشد الموارد والطاقت ضمن خطط عملية تحت نهج يراعي وقائع التطورات العالمية، ومواكبة إنجازات البحث العلمي وإعداد الموارد البشرية واستخدام التكنولوجيا.

يقدم لنا هذا الكتاب من خلال فصوله العشرة قراءة في سياق التجربة

الاقتصادي وتكريس تبعية لبنان لفرنسا؛ تقوية الإقطاع في الريف؛ نمو البرجوازية الكومبرادورية، هذا فضلاً عن النتائج الاجتماعية التي تمثلت بتماييز وفئات ومناطق لبنانية معينة وترسخ مواقعها في السلطة.

والواقع أن الصفة الرئيسية داخلياً لهذه المرحلة هي تمايز فئات معينة من اللبنانيين، ومناطق معينة، وترسخ مواقعها في السلطة. فالصراع الذي غذته الدوائر الاستعمارية بين الطوائف اللبنانية، ثم تدخلها غير المباشر أثناء الاستعمار التركي، وصولاً إلى سيطرتها المباشرة من خلال الانتداب، أدى إلى تكريس هيمنة فئات سياسية يأمن جانبها الانتداب الفرنسي. ولم تفرط سلطات الانتداب بسلاح الطائفية، بل كرّسته ودعمته كأساس لحكم لبنان. وإذا كانت اعتراضات المسلمين، بدأت قوية ضد الانتداب، وضد كيان لبنان عموماً، فإن هذه الاعتراضات قد اتجهت نحو التوفيقية بعد أن تعززت مصالح فئة من المسلمين، وبالتالي اتسعت مصالح مختلف الطوائف في القطاع التجاري، وباتت أنشطة بيروت والمناطق القريبة منها عنصراً عاملاً لمصلحة تقاسم السلطة والمغانم الناجمة عن ازدهار أعمال التجارة والخدمات والترانزيت.

بعد الانتداب قامت دولة الاستقلال التي انبثقت من اقتصاد أحادي الجانب (الخدمات) وتفاوت كبير بين فئات المجتمع، الأمر الذي يطرح المدى الذي سيبلغه الاستقلال بعد عام ١٩٤٣، ولا سيما أن القوى السياسية التي تربت في كنف الانتداب ستبقى في واجهة الأحداث، وستتبوأ المراكز القيادية على قاعدة الطائفية التي شكلت غطاءاً لنسبة القوى الاجتماعية التي جسدتها صيغة ١٩٤٣.

تداول مصطلح التنمية بتطور الفكر الاقتصادي. ويحرص الباحث على دعم ما يذهب إليه بجدال إحصائية تغني من كثير من الشروحات.

ينتقل بعد ذلك إلى معالجة ما يسميه: لبنان مأزق التنمية ومشكلات بناء الدولة؛ حيث يتصدى لهذه المسألة تحت عنوانين رئيسيين: مظاهر ومؤشرات التنمية اللامتوازنة بين الواقع التاريخي والسياسات الخاطئة، والأبعاد السياسية والاجتماعية للتنمية اللامتوازنة في لبنان.

وهنا تبرز أهمية الجداول التي يذكرها الباحث في هذا القسم، حيث تبين بالأرقام ما هو معروف للجميع من تميز بيروت ومناطق جبل لبنان عن سائر المناطق اللبنانية في مختلف مظاهر الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية. كما يبين الخلل الكبير في توزيع الدخل الوطني في لبنان بين القطاعات الاقتصادية، بسبب الهيمنة الأحادية الجانب لمصلحة قطاع الخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى تركيز الثروة في يد فئة لا تتجاوز الـ ٤ بالمئة من اللبنانيين.

- ٣ -

ويرجع الباحث في محاولة منه لتفسير وفهم واقعنا الحالي إلى مرحلة ما قبل الاستقلال، كاشفاً عن النتائج السياسية والاقتصادية الاجتماعية لمرحلة المتصرفية متوقفاً عند استفحال الطائفية السياسية، ثم مرحلة الانتداب التي شهدت تبعية شبه مطلقة للاستعمار الفرنسي. ويرى الباحث أن أبرز النتائج الاقتصادية والاجتماعية لمرحلة الانتداب تمثلت بما يلي: سياسة الغزو

لهذا أدت السياسات التي اتبعتها الدولة إلى اختلال بنية الاقتصاد اللبناني (يشكل قطاع التجارة والخدمات والإدارة أكثر من ٧٠ بالمئة من الناتج القومي)، وتراجعت الزراعة فتدنّت مساهمتها في الناتج الوطني، وتفاقم النزوح الريفي. أما القطاع الصناعي فهو يشكل عامل تمايز جغرافي، إذ نجد أن المؤسسات الصناعية في بيروت تساوي نحو ضعفي هذه المؤسسات في لبنان الشمالي والجنوب والبقاع، ووجود هذا العدد الضئيل من المؤسسات يقتصر على مراكز المحافظات في طرابلس وصيدا وزحلة، بحيث يفقد القطاع الصناعي دوره في تحديث الزراعة والإسهام في حل المشكلات الاجتماعية. وقد أثبتت التطورات أن الصناعة اللبنانية بوضعها الراهن عاجزة عن التطور، بفعل الهيمنة شبه التامة للتجار على هذا القطاع الحيوي.

وإذا كان من استنتاج هنا، فهو أن السياسة المتبعة جعلت من لبنان مجالين متميزين: بيروت وجوارها من جهة، ثم باقي مناطق البقاع والجنوب والشمال، زادت التنمية اللامتوازنة على مر السنين من التمايز الفاصل بينهما.

إن هذا الارتباط المرضي بين مفهوم النظام الطائفي ومفهوم الوطن مخيف، بحيث لم يجد أرباب الطوائف غضاضة في الثورة ضد كل ما يعتبرونه انتقاصاً ولو غاية في البساطة من حقوق طوائفهم، سواء تعلق الأمر بتطويع جندي في الجيش، أو بتعيين حاجب في إحدى الإدارات!

وبطبيعة الحال، جرت عدة محاولات خلال الحرب اللبنانية للتصدي للنظام

وإذا كانت معركة الاستقلال قد أبرزت الوحدة الوطنية بين الفئات اللبنانية المختلفة، فإن القواعد التي أرسيت لحكم لبنان لم تكن لتتوافق مع تطلعات هذه الفئات. يقول كمال جنبلاط عن الميثاق: «إن فكرة الميثاق مهمة بحد ذاتها ككل اتفاق شعبي يوضع في مثل هذه الظروف الملحة». وقد رأى بعضهم «أن الميثاق الذي وضع تحت ضغط عدم إضاعة الفرصة السانحة لإنهاء الانتداب عام ١٩٤٣ أتى عملاً سلبياً أكثر منه إيجابياً، لأنه سعى إلى إبعاد أسباب الخلاف التي قد تسبب ضياع الفرصة المؤتية من دون أن يعنى بما من شأنه ضمان الاستقلال وسيادته».

كرس الميثاق الصيغة الطائفية، وهذه الصيغة هي في حقيقتها الإطار الحافظ لتوزيع المغانم بين ممثلي الطوائف المختلفة، على قاعدة التلاقي الاقتصادي لمصالح البرجوازية في كل من هذه الطوائف، بالتلازم مع مصالح الإقطاع السياسي القادم من الأرياف اللبنانية. ولكن هذا كله لم يؤدّ إلى قيام دولة بالمعنى الحديث للكلمة، إذ غلب نهج التسبب والفوضى، وهو ما يلغي مشروعية السؤال بالنسبة إلى أهمية التنمية التي غابت خططاً وتطبيقات عن مسيرة الحكم، إذ في ظل الادعاء بفرادة الصيغة اللبنانية، والليبرالية السائدة، انتعشت مفاهيم الحرية الاقتصادية إلى حدود الفوضوية، وارتبط بهذه المفاهيم الازدهار الذي تحقق على مدى العقود المنصرمة، وجاءت التطورات لتثبت أنه كان ازدهاراً مؤقتاً، وارتبط انتعاشه بحركة السوق الدولية، أي من دون أن تترسخ جذور اقتصاد متين يعتمد على القطاعات الإنتاجية.

- ٥ -

إن أهمية هذا الكتاب في الجداول التي يتضمنها، وإن كان القارئ يشعر غالباً أن الأفكار السياسية والأحداث التاريخية التي يذكرها الباحث متداولة معروفة لديه، إضافة إلى أن العديد من المراجع التي يستند إليها ترجع إلى فترة زمنية متقدمة.

كما أن اللافت أن الرئيس الحص في مقدمته لم يُشر أبداً إلى «جهد الكاتب» بقدر ما ذكر عناوين رئيسية لحلول مشاكل لبنان يتداولها الجميع - بمن فيهم الكاتب من مثل سيئات الممارسة الطائفية، وأهمية الديمقراطية والعلمنة والتنمية المتوازنة، ومحاربة الفساد والرشوة، وتحديث الإدارة، وسواها من القضايا الإصلاحية.

مع ذلك، صحيح ما يقوله الباحث من أن التنمية هي مجموع السياسات العامة المتكاملة المتألّفة لإشراك جميع المواطنين والفئات والمناطق في التنمية، وهي المؤسسات المتماسكة، والحكم الصالح المؤتمن على مصالح الدولة والحامي لحقوق المواطن، دون التلاعب بها، أو الاتجار بلقمة العيش والدواء والمدرسة وحقوق الرعاية في دوامة الروتين والرشوة والفساد.

إذا كان هذا الكلام صحيحاً - وهو صحيح - فأين لبنان من ذلك؟ لبنان إلى أين؟ كتاب يحاول الإجابة عن هذا السؤال الصعب □

الطائفي، إلا أن النتيجة وصلت إلى عكس المطلوب، إذ قامت الصيغة الجديدة - القديمة على اتفاق الطائف. لكن الطريف لدى الباحث أنه في كلامه على الأحزاب في لبنان لم يجد أحزاباً يتحدث عنها سوى حزبي الكتائب والحزب التقدمي الاشتراكي!

- ٤ -

يبدو لي أن القسم الأهم من الكتاب يتجلى في الفصول الثلاثة الأخيرة حيث نجد حرص الباحث على أمر حرص عليه في مختلف فصول كتابه، وهو الإكثار من الجداول والكشف عن الأرقام، أما أهمية هذا القسم فتكمن في محاولته تقديم دراسة موضوعية عن مرحلة يمكن تسميتها المرحلة «الحريرية» بما لها وما عليها، فيلاحظ أنه تحت ضغط الوقت والاطمئنان والركون إلى الإيجابيات الموعودة والمنشودة كان جوهر سياسة الإنفاق يقوم على التمويل اللاحق للأعمال في سياسة «الصرف الآن والتمويل لاحقاً» فجاءت نتيجة العامين الأولين لتطرح السؤال حول فاعلية الخطة وصحة توجهاتها بعد أن بلغ الدين الخارجي نحو ٢٥ مليار دولار أمريكي، وحمل عدد من المحللين الاقتصاديين هذه السياسة مسؤولية إلغاء الطبقة الوسطى في لبنان، علماً أن التأثير السياسي في هذه التحاليل بدا واضحاً من خلال ترافق الانحطاط الاقتصادي مع الانقسامات السياسية والفساد الإداري وتكثيف التأثير الإقليمي في الوضع اللبناني.